

نحو فهم جديد لتحقيق الأمن: قراءة في مفهوم الأمن الإنساني اللاتقليدي وتأثيره على الاستقرار السياسي

Towards a New Understanding of Security: An Analytical Reading of the Non-Traditional Concept of Human Security and Its Impact on Political Stability

تاريخ القبول: 2025/11/30

تاريخ الإرسال: 2025/09/01

الأمن الإنساني، الذي يهدف إلى حماية الأفراد من مختلف أشكال التهديد، وتحقيق شروط الاستقرار والنمو بعيداً عن العنف والصراعات.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في تتبع تطور مفهوم الأمن وتحديد أبعاده الجديدة. وقد خلصت إلى أن الأمن الإنساني يمثل مدخلا ضروريا لفهم التهديدات المعاصرة، وأن تحقيقه يُسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، من خلال التركيز على حماية الفرد وضمان حاجاته الأساسية في مختلف المجالات. كما أظهرت أن الاعتماد على هذا المفهوم يتيح للدول والمجتمعات مواجهة التحديات بشكل أكثر فاعلية واستدامة.

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ الأمن الإنساني؛ الاستقرار السياسي.

مقورة مفيدة*
MEGGOURA Moufida
جامعة عبد الحفيظ بالصوف ميلة
University Abde lhafid boussouf
Mila
meggoura.m@centre-univ-mila.dz

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التحول الذي شهدته الدراسات الأمنية من التركيز على المفهوم التقليدي للأمن المرتبط بالبعد العسكري، إلى تبني مفهوم أكثر شمولاً يتمثل في الأمن الإنساني. جاءت هذه النقلة نتيجة لتغير طبيعة التهديدات بعد الحرب الباردة، حيث لم يعد التهديد العسكري هو الخطر الوحيد، بل برزت تحديات جديدة كالقفر، الأمراض، التدهور البيئي وانعدام الأمن الغذائي، مما استدعى إعادة النظر في المفاهيم الأمنية التقليدية.

ترتكز الدراسة على اعتبار الإنسان محوراً رئيسياً للتحليل، حيث يشكل جوهر مفهوم

* - المؤلف المراسل.

Abstract:

This study aims to analyze the shift in security studies from the traditional concept of security-primarily associated with military and armed aspects-toward a broader and more inclusive notion: human security. This transformation emerged in the post-Cold War era, as new forms of threats-such as poverty, disease, environmental degradation, and food insecurity-began to challenge the adequacy of conventional security paradigms. The research adopts a human-centered analytical approach, positioning the individual as the primary unit of analysis. Human security, in this context, seeks to protect individuals from various threats and to ensure conditions of stability and sustainable

development, free from violence and conflict. The study relies on an analytical methodology to trace the evolution of the security concept and to explore its contemporary dimensions. It concludes that human security provides a necessary framework for understanding modern threats and that achieving it contributes significantly to political and social stability by safeguarding individuals and securing their fundamental needs across multiple sectors. Furthermore, the study demonstrates that adopting this concept enables states and societies to address contemporary challenges in a more effective and sustainable manner.

Keywords: Security; Human Security; Political Stability.

مقدمة:

عرف العالم تطورات كبيرة ومتسارعة، الأمر الذي ساهم في بروز مفاهيم جديدة إلى الواجهة لم تكن متداولة ضمن الخطاب اليومي للإنسان، رغم أن الفرد كان يسعى إليها ويعيشها كجزء من تجربته الحياتية، إلا أنها كمفاهيم مستقلة لم تُصغَ بشكل واضح إلا في الآونة الأخيرة. إذ يُعد مفهوم "الأمن الإنساني" من أبرز هذه المفاهيم؛ لما يحمله من أهمية على الصعيدين الوطني والدولي، حيث لم يعد يُنظر إليه على أنه مسألة تختلف في أولويتها من دولة إلى أخرى، بل بات مبدأً أساسياً يشترك في ضرورته جميع البشر.

لقد ارتبط مفهوم الأمن لفترة طويلة بالبعد العسكري فقط، حيث سعت الدول إلى حماية حدودها من خلال تعزيز قدراتها العسكرية وتخصيص ميزانيات ضخمة



لتسليح جيوشها. غير أن التغيرات الحديثة فرضت تحولا في هذا الفهم خاصة بعد الحرب الباردة التي تمثل نقطة تحول في مفهوم جديد للأمن، إذ لم يعد الأمن مقتصرًا على الجوانب العسكرية، بل أصبح يشمل أبعادا متعددة منها الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، الغذائي، السياسي وحتى الثقافي. وأصبح الحديث اليوم عن مجتمعات جديدة تسعى إلى تأمين لغاتها وهوياتها الثقافية، والحفاظ على تقاليدها في مواجهة ما تفرضه العولمة من ذوبان ثقافي وتقلص للخصوصيات، خاصة في العالم العربي، حيث أصبحت العديد من المجتمعات مهددة بفقدان أمانها الثقافي.

زد على ذلك فقد أثبتت العديد من التجارب الدولية في العالم أن غياب العدالة الاجتماعية، وتدهور الخدمات الأساسية سواء بنقصانها أو إنعدامها وانتهاك الحقوق والحريات الخاصة بالأفراد والجماعات، تؤدي لا محالة إلى اضطرابات سياسية وعنف اجتماعي، قد يكون عابرا إذا ما تم احتواءه وإعادة النظر في معالجة العوامل السابقة الذكر، في حين قد تؤدي إلى تغيير نظام بأكمله في حال لم تعالج.

نرى في مقابل ذلك أن الدول التي تعتني بالفرد وتضمن كرامته وتضمن حقوقه وحرياته، تحقق أعلى مستويات الاستقرار، كما تحظى بثقة كبيرة بينها وبين المواطنين. وفي ظل سعي الإنسان لضمان أمنه الإنساني بمختلف أبعاده، يبرز هدف الحفاظ على وجوده واستمراره كأولوية قصوى.

وفي ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية الآتية: إلى أي مدى يسهم تحقيق الأمن الإنساني في تعزيز الاستقرار السياسي؟

من خلال هذه الإشكالية نطرح عدة أسئلة فرعية:

- ما هو مفهوم الاستقرار السياسي؟

- ما هو الأمن الإنساني؟ وما علاقته بتحقيق الاستقرار السياسي؟

ومن خلال هذه الإشكالية، نقترح الفرضية التالية: يُعد تحقيق الأمن الإنساني بمختلف أبعاده (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، البيئية والثقافية) شرطًا

أساسيا لتعزيز الاستقرار السياسي داخل الدول، حيث أن غياب هذا الأمن يؤدي إلى اضطرابات داخلية قد تُفضي إلى عدم الاستقرار أو حتى انهيار الأنظمة السياسية.

وكان الهدف من البحث في هذا الموضوع هو:

- تحليل مفهوم الأمن الإنساني وتطوره: دراسة كيفية توسع مفهوم الأمن من كونه تقليديًا عسكريًا إلى مفهوم شامل يضم الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والثقافية.

- استكشاف العلاقة بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي: فهم كيف يسهم تحقيق الأمن الإنساني في تعزيز الاستقرار السياسي داخل الدول.

للإجابة على إشكالية البحث قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

- المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن الإنساني.

- المحور الثاني: الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات.

- المحور الثالث: العلاقة بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن الإنساني

الأمن بصفة عامة حسب المناظير التقليدية يعبر عن الأمن العسكري وقدرة الدولة وسعيها للحفاظ على حدودها وأمنها الداخلي، بهدف تحقيق الاستقرار السياسي، أما الأمن من منظور حديث فهو أشمل ويتعدى مجرد الحديث عن القوة والسلاح، حيث أصبح المفهوم يتناول تهديدات أمنية جديدة تمس بأمن الفرد قبل الدولة، وحتى نتعرف على تطور مفهوم الأمن سنتناول مساهمات بعض الباحثين في تحديد مفهوم الأمن بصفة عامة، ومفهوم الأمن الإنساني بصفة خاصة.

أولا- تعريف الأمن الإنساني وتطور مفهومه بعد الحرب الباردة:

قبل الحديث عن مفهوم الأمن الإنساني لابد من الإشارة إلى مفهوم الأمن عامة، ثم نتناول الأمن الإنساني بصفة خاصة، إذ يرتبط مفهوم الأمن بصفة مباشرة بالفرد



ووجوده على وجه الأرض، ومن المصادر التي تناولت أهمية الإنسان نجد القرآن الكريم، فقد ذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾. وعليه فإن مفهوم الأمن هو مفهوم قديم يرتبط ظهوره بظهور الفرد أو الإنسان⁽¹⁾.

وعرفه مجموعة من العلماء والمختصين في الدراسات الأمنية وأهمهم:

"باري بوزان *Barry Buzan*" الذي عرف الأمن على أنه قدرة الدولة على بلوغ مرحلة التحرر من التهديدات المحتملة، وذلك عبر ما تبذله من جهود في مواجهة قوى التغيير المعادية، بهدف حماية أمنها والحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الداخلي⁽²⁾. وفقاً لباري بوزان (1991)، يُعدّ الأمن حالة تتميز بغياب التهديدات الجسمية التي من شأنها تهديد بقاء الكيان السياسي أو الفرد، وهو مفهوم متعدد الأبعاد يشمل الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويذهب بوزان إلى أن تعريف الأمن يختلف بحسب مرجعية التهديد (الدولة أو الفرد)، وهو بذلك يُثير جدلاً مفاهيمياً واسعاً حول طبيعته وتطبيقاته⁽³⁾.

أما "ارنولد وولفر *Arnold Wolfz*" فقد عرف الأمن على أنه: "غياب التهديدات ضد القيم المركزية في معنى ذاتي، غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم"⁽⁴⁾.

ورغم اختلاف وتعدد اللغات إلا أن جوهر مفهوم الأمن لم يختلف ويصب في قالب واحد، حيث تعبر كلمة الأمن باللغة الفرنسية "*sécurité*" عن وضعية تغيب فيها كل أنواع المخاطر، سواء جسدية كانت أو سرقة أو تدمير⁽⁵⁾. أما في اللغة الإنجليزية "*security*" تعني الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان والتحرر من كل خطر⁽⁶⁾.

يتضح من خلال هذه التعاريف السابقة أن مفهوم الأمن يعكس حالة من الاستقرار ويمنح الأفراد شعوراً بالاطمئنان، حيث يعد من وظائف الدولة

الأساسية لتحقيق الأمن بمختلف أشكاله للأفراد. أما مفهوم الأمن الإنساني الحديث، فيتجاوز المعنى التقليدي للأمن، ويأخذ أبعاداً متعددة ومتكاملة مع بعضها البعض التي تغطي جميع جوانب حياته اليومية، وقد برز هذا المفهوم بعد الحرب الباردة كمفهوم جديد، لا سيما بعد اهتمام الدراسات الأمنية بالإنسان الذي أصبح يبحث عن الاستقرار والرفاه، وهذا لن يتحقق إلا بالأمن الإنساني.

والأمن الإنساني في معناه الشامل، يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، بل يشمل على حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضاً خطوة نحو تقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، لتحقيق التحرر من الحاجة، والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة أن تراث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي.⁽⁷⁾

يرى "كوفي أنان" مفهوم الأمن الإنساني من شقين؛ الأول مفاده التحرر من الخوف، أما الثاني التحرر من الحاجة حيث يمثل الشق الثاني البعد الاقتصادي والاجتماعي لمفهوم الأمن الإنساني؛ ممثلاً في الحماية من الفقر والحرمان الاقتصادي وحق الأفراد في الحصول على التعليم والرعاية الصحية الآمنة والدائمة، أما التحرر من الخوف فيمثل البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني؛ ممثلاً بالأساس في حماية الأفراد في أوقات الحروب والنزاعات.

أما تعريف "كارولين توماس" لمفهوم الأمن الإنساني فيعبر عن حالة توافر الاحتياجات المادية للأفراد، بالإضافة إلى تحقيق الكرامة البشرية، فهو يشمل كل من الأبعاد المادية والمعنوية⁽⁸⁾.

إذا يختلف مفهوم الأمن الإنساني عن مفهوم الأمن التقليدي في نقطة جوهرية؛



إذ يركز الأول على حماية حياة الإنسان ورفاهيته باعتباره محور السياسات الأمنية الوطنية والدولية، بينما يضع الثاني الدولة كعنصر مركزي في منظومة الأمن. وقد نشأ مفهوم الأمن الإنساني استجابةً لتنامي الشعور بعدم كفاية المفهوم التقليدي في التعامل مع التهديدات المعاصرة، التي تؤثر بشكل مباشر على الأفراد⁽⁹⁾. ويبقى مفهوم الأمن حسب "Rothschild" أوسع من مفهوم الأمن الإنساني، لأنه يركز على كل من الدولة والفرد⁽¹⁰⁾، حماية الدولة من التهديدات يؤدي بالضرورة لحماية الفرد.

ثانيا- التطور التاريخي لمفهوم الأمن الإنساني:

تطور مفهوم الأمن الإنساني وبدأت معاملة في الظهور بعد الحرب الباردة، وذلك بعد ظهور عدة أفكار وانتقادات لمفهوم الأمن، حيث ظهر في عام 1966 أول نموذج فكري مؤثر لمفهوم الأمن الإنساني عبر كتاب William E. Blatz بعنوان *Human Security: Some Reflections*، في هذا العمل يطرح Blatz نظرية "الأمن الفردي" (*Individual Security Theory*)، حيث يرى أن الأمن يشمل العلاقات الاجتماعية التي تشكل إحساس الشخص بالأمان، وليس مقتصرًا على الاستقرار الأمني للدولة.

من وجهة نظره دولة قوية لا تضمن بالضرورة شعور مواطنيها بالأمان، إذا كان هؤلاء يعيشون ضمن منظومة اجتماعية لا تضمن لهم الحقوق الأساسية. وعليه فإن نظرية Blatz تمثل أول نقد للفكرة التقليدية التي تربط الأمن بالدولة فقط، ومع ذلك لم تُحدث جدلاً واسعاً آنذاك، في ظل التركيز الدولي على التوازنات الجيوسياسية خلال الحرب الباردة⁽¹¹⁾. بالرغم مما قدمته هذه النظرية من رؤية جديدة حول مفهوم الأمن والتهديدات الحديثة، التي تهدد الإنسان بعيداً عن نطاق الحروب التقليدية، إلا أنها لم تحظَ بالاهتمام الكافي والواسع في ذلك الوقت نظراً للظروف التي كانت سائدة آنذاك، خاصة فترة الحرب الباردة وتداعياتها، بالإضافة إلى الصراع القائم بين

الأيدولوجيتين السائدتين آنذاك؛ وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

مع مرور الوقت ونهاية الحرب الباردة تراجع التنافس الأيدولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، الأمر الذي فتح المجال أمام إعادة التفكير في التهديدات الجديدة، التي ظهرت كنتيجة للحروب مثل الفقر والأمراض المختلفة، الهجرة وانعدام العدالة، بات من الضروري البحث في حلول لها. من هنا بدأ يبرز مفهوم جديد للأمن الذي تعدى مفهومه التقليدي، وتوسيع أمن وحماية الفرد ليشمل جميع جوانب حياته اليومية وليس العسكرية فقط، وهذا ما دعت له الأمم المتحدة الأمريكية من خلال تقريرها الصادر عام 1994⁽¹²⁾.

توسع مفهوم الأمن الإنساني وأخذ منحى مختلفا تماما عن المفهوم التقليدي للأمن، حيث برزت فكرة حقوق الإنسان كجزء أساسي منه، كما ظهرت جمعيات المجتمع المدني والمنظمات الدولية التي بدأت تمارس ضغطا متزايدا على الحكومات من أجل احترام حقوق الإنسان. وقد ساهم هذا التحول في إعادة تعريف المعايير الدولية للأمن، لتصبح سلامة الفرد وكرامته محور الاهتمام، بدلا من الاقتصار على الأمن العسكري للدولة⁽¹³⁾.

أصبح الأمن الإنساني يختلف بشكل واضح عن المفاهيم التقليدية للأمن، مثل أمن الدولة أو المجتمع، لأنه يهتم بشكل أساسي بالفرد. لم يعد التركيز فقط على حماية الحدود أو الاستقرار السياسي، بل أصبح يشمل حماية الإنسان نفسه من الخوف والحرمان، سواء كان الخطر داخليا أو خارجيا. فحق الناس في الحياة الكريمة وفي ظروف تضمن لهم الأمان على حياتهم وممتلكاتهم وحرياتهم، أصبح جزءا مهما من هذا المفهوم وهو ما يجعله أقرب إلى الواقع اليومي للناس⁽¹⁴⁾.

ثالثا- أبعاد الأمن الإنساني ومجالاته:

أدى تسارع عملية العولمة مع نهاية الحرب الباردة إلى بعض التغيرات في الفهم



التقليدي للأمن. جعلت العولمة البلدان تعتمد على بعضها البعض في العديد من المجالات مثل المجال الاقتصادي التكنولوجي، وتبادل مختلف الخبرات بعيدا عن التحالفات العسكرية، مما أظهر أن الأمن لا يقتصر على القضايا العسكرية فقط. من هذه النقطة بات لزاما على الدول الاهتمام بأبعاد الأمن الأخرى، لضمان أمنها واستقرارها السياسي، وتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

1- الأمن الاقتصادي: يتعلق الأمن الاقتصادي بمجموعة من الاحتياجات الأساسية للأفراد من مأكل ومسكن وملبس، أي ضمان الحد الأدنى لمستوى معيشي يضمن كرامة الإنسان، والأمن الاقتصادي يعرف على أنه: "أن يمتلك الإنسان الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة"⁽¹⁵⁾، ويتحقق الأمن الاقتصادي من خلال قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة والإمكانيات المالية اللازمة، وحماية الاقتصاد الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية⁽¹⁶⁾؛ إذا من خلال هذين التعريفين فإن الأمن الاقتصادي يرتبط بالدولة والفرد على حد سواء، إذ يتمثل من جهة في الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل تحقيق كل ما يحتاجه الأفراد في المجتمع، وضمان الحد الأدنى من المعيشة، ومن جهة أخرى سعي الفرد من خلال مختلف المناصب التي يشغلها من أجل تحقيقه لاكتفائه الذاتي، بغض النظر على ما توفره له الدولة.

2- الأمن الغذائي: أما الأمن الغذائي حسب وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) فإنه يعبر عن "قدرة الأفراد في كافة الأوقات على الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية، تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية"⁽¹⁷⁾، في حين اعتبرت منظمة الصحة العالمية أن الأمن الغذائي يتحقق في كل الظروف والمعايير الضرورية، خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا وصحيا قابل للاستهلاك، حيث ترى أن سلامة الغذاء تمر بكل المراحل بداية من الإنتاج الزراعي إلى غاية الاستهلاك النهائي، وهذا من

أجل إخفاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية حسب خبراء المجموعة الأوروبية، كما أن تحقيقه يعتمد على العمل من أجل الوصول إلى توفيره لكافة شرائح المجتمع؛ المواد الغذائية الكافية لإنتاج الطعام والحصول عليه، وأن يكون استعمال تلك المواد عن طريق الوسائل التي تحقق أعلى النتائج⁽¹⁸⁾.

3- الأمن الصحي: يرتبط مفهوم الأمن الصحي على مختلف وسائل الرعاية الصحية المختلفة، وتوفير وسائل الوقاية والمعالجة من الأمراض والأوبئة، ومكافحتها، حيث يركز الأمن الصحي بصورة دقيقة على توفير برامج الرعاية الصحية الأولية، وخدمات التأمين الصحي للمواطنين وتوفير الأدوية المختلفة، وهذا لن يتم إلا بوجود المؤسسات الاستشفائية ومراكز الإرشاد والتثقيف الصحي، وإعطاء عناية قصوى لصحة بعض الفئات الخاصة الضعيفة في المجتمع، كالأطفال والمرأة والحوامل والمعاقين وكبار السن، حيث يعد الأمن الإنساني أحد أهم عوامل التنمية الإنسانية، حيث أن التردّي الصحي يؤثر تأثيراً كبيراً على النمو والتنمية، والذي يؤثر بدوره على تحقيق الأمن الإنساني عموماً، حيث تناولت اجتماعات مجلس الأمن ومجموعة الثمانية (G8)، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومنظمة التعاون، والنمو الاقتصادي صراحة القضايا الصحية بوصفها قضايا إنمائية⁽¹⁹⁾.

4- الأمن البيئي: بدأ النقاش يدور حول مفهوم الأمن البيئي في سنوات الثمانينات، لاسيما بعد ظهور "حركة توسيع الأمن" إلى غاية بداية التسعينات، حيث أصبحت فكرة الأمن البيئي متضمنة في التقارير العالمية، مثل تقرير "بروتلاند" ونقاشات الأمم المتحدة حول الأمن البيئي، لاسيما بعد ظهور بعض الظواهر التي باتت تشكل مصدر قلق بشأن تغير المناخ، وتناقص مساحات الغابات في العالم، وارتفاع درجة حرارة الأرض، ما قابله الدعوة إلى إعادة التفكير في الأمن العالمي البيئي⁽²⁰⁾، حيث يسعى الأمن البيئي لتحقيق الأمان العام للناس من الأخطار المختلفة الناتجة، طبيعية كانت أو من صنع الإنسان نتيجة إهمال أو



حوادث أو سوء إدارة⁽²¹⁾.

5- الأمن الفردي: فكرة الأمن الإنساني تعبر بشكل خاص على حماية الفرد، حيث يعبر هذا النوع من الأمن على حماية الإنسان من كل أشكال العنف المفاجئ، وغيرها التي يمكن أن يتعرض لها، وحماية الفرد من كل أنواع القمع التي تفرضها المجتمعات التسلطية، والاضطهاد ضد الجماعات بسبب التمييز العنصري، وهذا ما جاء في نص "المادة الأولى" الفقرة الثالثة من إعلان هيئة الأمم المتحدة: "تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين"⁽²²⁾.

6- الأمن الثقافي: الأمن الثقافي هو أمن غير مادي إن صح التعبير، لأنه يسعى للمحافظة على الهوية الثقافية والعادات والتقاليد، لاسيما في ظل العولمة وذوبان الثقافات، وبالتالي الهدف من الأمن الثقافي الحفاظ على الهوية والحريات الثقافية، وهي ذات بعد قيمي ومعنوي أكثر منه مادي، كما يضمن الأمن الثقافي للفرد ممارسة حرياته في المعتقد والدين.

7- الأمن السياسي: الأمن السياسي يعبر بصفة عامة عن حماية الدولة وكيانها من كل التهديدات الداخلية أو الخارجية، التي قد تضرب استقرارها السياسي، إذ يهدف إلى تحقيق استقرار مؤسساتها السياسية المختلفة وضمان شرعيتها، بما ينعكس بالدرجة الأولى على تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية داخل الدولة بما تحمله من معاني كثيرة، مثل المشاركة في الحياة السياسية دون ضغوطات مثل: الانتخاب، المشاركة في صنع السياسات العامة للبلاد من خلال ممثلهم المنتخبين، التمتع بمختلف الحريات العامة مثل: حرية الرأي والتعبير، حرية الإعلام... وغيرها. وعليه، فقد توسعت دائرة الأمن ولم تعد تقتصر على المفاهيم التقليدية، بل تعدت ذلك إلى مفاهيم أخرى، وذلك لأهميتها في تحقيق الاستدامة الشاملة، حيث أن الهدف من إعادة التفكير في كيفية تحقيق الأمن والتنمية يحقق من حدة الفقر،

دون إلحاق الضرر بالنظم الإيكولوجية والاستنزاف اللاعقلاني للموارد، هذا مع عدم الاستقرار السياسي والنزاعات في مناطق من العالم على وسائل العيش والموارد النادرة كالمياه، وبالتالي أصبحت قضايا البيئة تأخذ مكانا مميزا في الأجندات السياسية⁽²³⁾.

8- الأمن السيرياني: يعتبر من أهم أنواع الأمن التي بات يهتم بها الإنسان مؤخرا، نتيجة للتطورات التكنولوجية الحاصلة ومختلف التهديدات التي أصبح يواجهها الفرد، إذ يهدف الأمن السيرياني إلى تأمين حماية الموارد البشرية والمالية ذات الصلة بتقنيات الاتصالات والمعلومات، ويضمن إمكانات الحد من الخسائر والأضرار التي تترتب في حال حدوث المخاطر والتهديدات، كما يتيح إعادة الوضع إلى ما كان عليه بأسرع وقت ممكن، بحيث لا تتوقف عن عمله الإنتاج، ولا تتحول الأضرار إلى خسائر دائمة⁽²⁴⁾.

المحور الثاني: الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات

يعتبر الاستقرار السياسي هدفا تسعى كل دولة لتحقيقه من جهة، وشرطا أساسيا لتحقيق جملة من الأهداف الأخرى، على غرار الأمن بمختلف أنواعه والتنمية من جهة أخرى، فاستقرار النظام ومؤسسات الحكومة وغياب كل أشكال التهديد يسهم في خلق بيئة آمنة ومستقرة للأفراد، إذ يشير الاستقرار السياسي لوصف تلك الحالة التي تعيشها الدولة من الأمن والتنمية، والتوازن الذي تحققه في جميع مجالات الحياة، إذ لا يمكن الحديث عن استقرار سياسي في غياب حياة اجتماعية كريمة، أو ضعف الأمن الغذائي أو الصحي أو البيئي، فجميع أنواع الأمن تؤثر على تحقيق الأمن والاستقرار السياسي داخل أي دولة، واستقرار أي الدولة سياسيا ينعكس من خلال تحقيقها لجملة من المؤشرات، وقدرتها على توفير حاجيات المواطنين.



أولا- تعريف الاستقرار السياسي

رغم تطور الدراسات السياسية وتشعبها إلا أن مفهوم الاستقرار السياسي بقي يحافظ على مدلوله، وهذا راجع إلى أنه من أسمى الأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقه، حيث يشير إلى قدرتها على منع النظام من الانهيار أو إلى أي تغيير قسري يمس النظام، فهو يعكس قدرة الدولة وتمكنها من حماية وجودها واستقرار نظامها، وصيانتها من أي تهديد سواء داخلي كان أم خارجي⁽²⁵⁾.

والاستقرار السياسي كظاهرة تتميز بالمرونة والتغير، وذلك لقدرته على توظيف مؤسساته وجعلها تتجاوب وتتأقلم مع مختلف التغيرات والتعديلات التي تمسه بين الحين والآخر، وتحقق في نفس الوقت رضى الجماهير حتى تتمكن من احتواء ما قد ينجر عن هذه التغيرات والتعديلات من صراعات وتهديدات، دون اللجوء إلى استخدام العنف السياسي، إلا إذا دعت ضرورة دعم الشرعية والفعالية⁽²⁶⁾.

وعليه فإن مفهوم الاستقرار السياسي يحمل في طياته مفهوم التغير الإيجابي، الذي يهدف إلى تدعيم وتطوير قدرات الدولة ومؤسساتها، ومواجهة واستيعاب الأنماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والاجتماعية، والتحكم في المشكلات التي قد تنتج عن ذلك، أي أنه يحافظ على الاستقرار السياسي رغم التغيرات التي قد يواجهها⁽²⁷⁾.

بناء على ما سبق، يمكن تعريف الاستقرار السياسي على أنه: قدرة الدولة بجميع مؤسساتها على التغير من أجل تحسين الأوضاع العامة داخل النظام وتطويره وتمثيته، مع الحفاظ على مواجهة التهديدات التي قد تواجه ذلك التغير، وضمان الحد الأدنى من رضى الجماهير لتجنب الفوضى والانقلاب وانهيار النظام.

ثانيا- مؤشرات الاستقرار السياسي:

يعد الاستقرار السياسي ركيزة أساسية لأي دولة لبناء أنظمة قوية وآمنة، قادرة على مواجهة كل التهديدات والتأقلم مع كل التغيرات، ولمعرفة مدى استقرار الأنظمة

السياسية تعتمد الدراسات على جملة من المؤشرات، لعل أهمها:

1- نمط التداول على السلطة داخل الدولة: يُشير هذا المؤشر إلى كيفية انتقال السلطة من شخص إلى آخر أو من رئيس إلى آخر، فانتقال السلطة من شخص لآخر بطريقة ديمقراطية سلمية نابعة من الدستور والقوانين، فإن ذلك يعد دليلاً واضحاً على استقرار النظام السياسي، أما وصول أي شخص للسلطة عن طريق الانقلابات وتدخلات السلطة العسكرية فهذا يعكس وجود فوضى وعدم استقرار في النظام السياسي⁽²⁸⁾. فالاستقرار السياسي يشير إلى أن النظام يستند إلى مرجعية دستورية وقانونية في تولي السلطة وتنظيمها، ويحتكم لدستور دون غيره ولا يسمح بالتمديد غير الشرعي للحكام، وفي مقابل ذلك يضمن غياب عدم الانقلابات وانتشار الفوضى والفساد داخل النظام. وهذا ما يحقق الديمقراطية، فالتداول السلمي على السلطة دليل على وجود أحزاب سياسية تتنافس على السلطة ووجود انتخابات دورية تضمن هذا التنافس، وهو ما يدل على تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين وحرية التعبير.

2- شرعية النظام السياسي: تنبع شرعية النظام السياسي من الإرادة الجماعية، حيث يكتسب النظام السياسي شرعيته من خلال صيانتها لحقوق المواطنين وتحقيق مطالبه ورغباته، وتظهر الشرعية من خلال قبول أفراد المجتمع للنظام السياسي، وخضوعهم لجميع قوانينه طوعاً دون إكراه وقوة⁽²⁹⁾.

3- غياب العنف والحروب الأهلية: غياب العنف السياسي والحروب الأهلية والفوضى يدل على تحقيق النظام السياسي للاستقرار، الذي يكون نابع من رضى أفراد المجتمع على النظام، لأن العنف والحروب الأهلية والفوضى المنظمة عادة ما تعبر عن سخط أفراد الشعب وعدم رضاهم عن الأوضاع التي يعيشونها، سواء كانت سياسية، اجتماعية، اقتصادية، فيطالب الشعب بالتغيير عن طريق العنف في حالة تعنت النظام وعدم إصلاحه للأوضاع، فيلجأ المواطنون لهذه الطريق كآخر حل



بغية تحقيق العدالة والمساواة عن طريق إحداث تغيير جذري للنظام⁽³⁰⁾. كما تكمن قوة النظام واستقراره أيضا في قدرة الدولة على الحفاظ على سيادتها من أي تهديدات داخلية كانت أو خارجية، وحماية حدودها وسلامة أراضيها من أي اعتداءات خارجية.

المحور الثالث: العلاقة بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي

تعد العلاقة بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي علاقة وثيقة وتكاملية، حيث لن يتمكن أي نظام من تحقيق أحد المفهومين بمعزل عن الآخر. فالأمن الإنساني يعتبر قاعدة أساسية لبلوغ الاستقرار السياسي، في حين يعتبر الاستقرار السياسي شرطا مهما لضمان الأمن الإنساني بمختلف أبعاده. فلا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية ولا توفير الرفاه والحياة الكريمة في ظل غياب بيئة سياسية آمنة ومستقرة.

أولا- تأثير غياب الأمن الإنساني على الاستقرار السياسي:

قبل الحديث عن تحقيق الأمن الإنساني ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي وأمنه، لابد من الإشارة إلى أهم أسباب عدم تحقيق الاستقرار السياسي، وهو غياب الأمن الإنساني بمختلف أبعاده الاجتماعية أو السياسية، إذ تشير الكثير من الدراسات أن أهم أسباب الانقلابات السياسية وانتشار العنف والفوضى المنظمة داخل الأنظمة، يعود بالدرجة الأولى إلى الحرمان الاجتماعي والسياسي، مثل الفقر والبطالة، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية بمختلف أشكالها. كل هذه الأسباب تؤدي إلى فقدان الثقة بالنظام ما يؤدي بالضرورة لتغيير جذري للنظام، وهذا ما حصل مع الكثير من البلدان خاصة تلك التي عاشت ما يسمى بالربيع العربي.

1- ضعف الأمن الاجتماعي يؤدي إلى فقدان الثقة بالنظام: غياب الأمن الإنساني الاجتماعي إن صح التعبير، الذي يشتمل على الحالة الاجتماعية للفرد من صحة وتعليم

وسكن، وخاصة عند غياب دور النظام في إيجاد الحلول يؤدي بالأفراد إلى التفكير في الطرق غير المشروعة في إحداث تغيير، حيث أجمعت الكثير من الدراسات في هذا المجال على وجود رابط قوي بين الفقر والحرمان والعنف السياسي، حيث أكدت على أن الفقر وعدم المساواة وندرة الموارد تتفاعل فيما بينها لتكون مبررا ودافعا قويا عند هذه الفئة لرحضة النظام السياسي⁽³¹⁾.

إن غياب التنمية يؤدي إلى الحرمان الاجتماعي مثل غياب التعليم، الرعاية الصحية والسكن، وضعف الخدمات العمومية، يولد شعورا بالاقصاء لدى الفرد وفقدانه الثقة في نظامه، فعندما يعاني المواطن من الجوع أو البطالة أو سوء الرعاية الصحية، يفقد الثقة في الحكومة. وينتج عن ذلك أزمات أخرى. حيث تشير الكثير من الدراسات أن الدول التي تعاني من ضعف في بنيتها الاقتصادية والتنمية على غرار دول الساحل الإفريقي، تعاني من المجاعة وسوء التغذية وضعف التعليم، أدى إلى ظهور تهديدات جديدة مثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي تسببت بدورها في ظهور العنف والجماعات الإرهابية، وانتشار مختلف أنواع الجرائم المنظمة.

ففي دراسة بعنوان "The Food Crises and Political Instability" أظهرت أن أزمات الغذاء والصحة قد تُفجر النزاعات، حيث أثبتت أن ارتفاع أسعار الغذاء في مختلف دول العالم كان سببا مباشرا في تفجر الاحتجاجات. كما يعتبر الغذاء أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى زعزعة أمن النظام واستقراره، لأنه حسب ذات الدراسة أن الدولة التي لا تستطيع حماية قوت يوم لمواطنيها تفقد شرعيتها. وذلك بالإشارة إلى بعض الأمثلة من الواقع التي تشير إلى أن الاحتجاجات العنيفة في دول شمال إفريقيا والشرق الوسط عام 2011، بالإضافة إلى أعمال الشغب في السنوات السابقة على غرار سنة 2008 سببها المباشر ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي، حيث تصبح الاحتجاجات مرجحة الحدوث عند ارتفاع الأسعار عن عتبة معينة، الأمر الذي يمس شرعية النظام السياسي⁽³²⁾.



2- ضعف الأمن السياسي وانعكاسه على الاستقرار السياسي: ساهم الاستبداد السياسي وغياب التعددية الحزبية والسياسية، إضافة إلى غياب التداول السلمي على السلطة وتقييد الحريات العامة لدى هذه الدول، في تأجيج مشاعر الرفض والاحتقان لدى الشباب، وما زاد من حدة هذا الاحتقان سيطرة النخب الحاكمة على مجريات الحياة العامة، الأمر الذي أدى لخلق بيئة اجتماعية وسياسية اتسمت بالغضب والتوتر لدى فئة كبيرة من الشباب، خاصة في ظل ارتفاع نسبة البطالة والفقر وتردي الأوضاع الاجتماعية المختلفة، وتدهور الخدمات الاجتماعية على غرار الصحة والسكن والتعليم، أدى إلى تنامي الشعور بالتمهيش والاقصاء من طرف المؤسسات الحكومية، الأمر الذي نتج عنه الانتفاض لدى الشباب للتعبير عن رفضهم للأوضاع والرغبة في التغيير⁽³³⁾.

كما أن هذه الظروف السابقة الذكر تولد الغضب والاحتجاج، الذي قد يتحول إلى حراك سياسي، إضرابات، مظاهرات، عنف، وهذا ما حدث مع دول الربيع العربي، حيث انطلقت من قضايا اجتماعية وظروف حياة صعبة تعكس الحرمان والحاجة إلى تحسين الظروف أكثر منها قضايا سياسية أو أيديولوجية، وأمثلة ذلك الدول التي عاشت "الربيع العربي" انطلق من قضايا معيشية أكثر منها قضايا أيديولوجية.

كما يؤدي الحرمان السياسي إلى العنف السياسي، هذا يجعلنا نتساءل حول الظروف السياسية والأسباب التي تؤدي إلى قيام العنف، وتؤدي بالنظام إلى عدم الاستقرار. والأهداف المرجوة من كل هذا، إذا ما رجعنا إلى مختلف الدول وتاريخها نجد أن جميع الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة عاشت ظاهرة العنف السياسي، لكن حدة هذا العنف وتأثيره يختلف من دولة إلى أخرى، إذ لا يمكن تصنيف العنف على أنه خطير إلا إذا أثر على استقرار النظام السياسي، ويكون النظام غير قادر على احتوائه والقضاء عليه، لكن لابد من الإشارة إلى احتواء العنف

والقضاء عليه لا يكون بالطرق العنيفة والمسلحة، بقدر ما يكون بالطرق السلمية التي تعمل على حل المشاكل وإيجاد الحلول لها.

الأمن الإنساني منخفض ← ضعف شرعية النظام ← توتر شعبي احتجاجات ← عدم الاستقرار السياسي.

ثانيا- دور الأمن الإنساني في تحقيق الاستقرار السياسي:

يمثل تحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين الغاية المحورية والوظيفة الأساسية لوجود الدولة والنظام السياسي، ما يفرض على هذا الأخير تطوير استراتيجيات أمنية شاملة، تتوافق مع متطلبات الأفراد وحاجاتهم المتغيرة والمستمرة، وهذا ما ينعكس على استقرار النظام السياسي وشرعيته، إذ أن الدول التي تحقق الأمن الإنساني تنعم باستقرار أطول مقارنة بغيرها من الدول التي تعاني من مختلف الأزمات الاجتماعية والسياسية، ومثال على ذلك دول الشمال الأوروبي مثل السويد والنرويج فهي تتميز بارتفاع مؤشرات الأمن الإنساني الذي يقابله استقرار سياسي، حتى في ظل الأزمات تلجأ هذه الأخيرة إلى المؤسسات والطرق السلمية الحضارية بدل الشارع، لأنهم يثقون في النظام ومختلف مؤسساته الحكومية.

1- تحقيق الأمن الاجتماعي وانعكاسه على الاستقرار السياسي: يعتبر الأمن الاجتماعي أهم الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي في أي مجتمع، حيث يرتبط هذا الأخير وبشكل مباشر بتحقيق الظروف المعيشية للفرد، من خلال توفير مختلف الخدمات الأساسية، مثل التعليم، الصحة، والعمل والسكن، ما يشعر الفرد بالأمان الاجتماعي، أي أنه يتمكن من الوصول إلى هذه الخدمات الاجتماعية كلما احتاج إليها بشكل مستمر وبفرص متساوية، حيث يقلل هذا الأمر من معدل الاحتقان الاجتماعي، كما تؤدي إلى تقليص احتمالات الصراع والعنف، زيادة الثقة بين الدولة والمواطن، بالإضافة إلى تعزيز التماسك المجتمعي، والحد من الفوارق الاقتصادية التي قد تؤدي إلى اضطرابات سياسية، وعليه فإن ضعف الأمن

الاجتماعي يعتبر أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، واندلاع الاحتجاجات والصراعات الداخلية⁽³⁴⁾.

ضف إلى ذلك، فإن تحقيق الأمن الاجتماعي لا يؤمن فقط الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، بل يعزز كذلك شرعية الدولة ويزيد من قدرتها على إدارة الأزمات، واحتواء مختلف المشاكل التي قد تصادفها، حتى تتفادى الغضب الجماهيري الذي يؤدي إلى الفوضى، إذ أشارت مختلف الدراسات أن الدولة التي تحقق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، تبني علاقة ثقة متبادلة بينها وبين الأفراد وتعزز ثقتهم به، الأمر الذي يجعل المواطن أكثر ولاء للنظام، وأقل استقطاباً من قبل الجماعات المتطرفة والحركات الاحتجاجية المتمردة على النظام⁽³⁵⁾.

2- دور الأمن السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي: الحديث عن الأمن السياسي يقودنا إلى الحديث عن نوع النظام وكيفية التداول على السلطة، فكلما كان النظام ديمقراطياً وكان التداول على السلطة بطرق ديمقراطية، كلما ساهم ذلك في تحقيق الاستقرار السياسي، وهذا لن يتحقق إلا بوجود مؤسسات حكومية قوية. وهذا ما تناولته نظرية المازق الأمني، التي انطلقت من نظام الدولة كوحدة تحليل، حيث ترى هذه النظرية أهمية مؤسسات الدولة ودورها في خلق النظام الاجتماعي، لأنها ترى أنه في ظل غياب هذه المؤسسات وحينما تعم الفوضى، فإن المسعى الأول للمجتمعات هو الأمن، الذي ترى أنه يفوق كل أنواع القضايا الأخرى⁽³⁶⁾.

إذ يعد الأمن السياسي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق استقرار النظام السياسي والدستوري، وذلك من خلال تأمين النظام وحمايته من كل التهديدات الداخلية والخارجية، على غرار التهديدات الناتجة عن الحركات الانفصالية أو الجماعات المتطرفة، أو محاولات الانقلاب التي تسعى إلى زعزعة النظام، حيث لا يمكن فصل النظام السياسي عن منظومة الأمن السياسي؛ باعتباره أهم آليات ضمان النظام السياسي واستقراره، لاسيما لدى الدول التي تعيش جملة من التحولات

السياسية والاقتصادية⁽³⁷⁾.

كما يجب على الدولة مواجهة التهديدات الخارجية حتى تتمكن من حماية استقرارها الداخلي، وذلك من خلال التصدي لمختلف التدخلات الأجنبية في الشأن الداخلي، التي قد تتمثل في دعم جماعات سياسية معارضة للنظام، أو من خلال الحملات الإعلامية التي تستهدف سمعة النظام وزعزعة الثقة فيه، وهذا ما عاشته الكثير من دول الشرق الأوسط التي تحولت إلى ساحات للصراع الإقليمي والدولي، بسبب بعض الأزمات السياسية، الأمر الذي جعل أدوار الأمن السياسي الأساسية هي حماية السيادة الوطنية، والتصدي لأساليب حروب الجيل الرابع أولوية أمنية واستراتيجية⁽³⁸⁾.

إذ أن الاستقرار السياسي الحقيقي لا يتحقق بتغليب المقاربة الأمنية فقط، بل من خلال تعزيز الثقة بين الدولة ومواطنيها، وفتح مجال المشاركة السياسية وحرية التعبير، من خلال تمكين مؤسسات المشاركة السياسية. فالدولة التي تهتم وتتمسك بالقبضة الأمنية دون إصلاحات سياسية جذرية دائماً ما تكون معرضة لانفجارات مفاجئة عندما تتراجع هيبتها، أو تقل مشروعيتها لأي سبب من الأسباب.

الأمن الإنساني مرتفع ← رضا شعبي ← دعم النظام وتعزيز شرعيته
استقرار سياسي مستدام.

خاتمة:

ارتبط مفهوم الأمن حسب المنظور التقليدي بالجانب العسكري، وبمدى قدرة الدولة على تحصين حدودها، وحمايتها من كل ما يهدد سيادتها ووحدة ترابها الوطني، مما ينعكس على استقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي... إلخ، إلا أنه ومع مرور الزمن تغير أو امتد ليشمل مجالات أخرى تتعدى المفهوم التقليدي العسكري للأمن، وبالتالي أصبح الفرد وكونه وحدة تحليل أساسية تنطلق منه وتنتهي إليه، حيث أن للأمن الإنساني هدف أسمى؛ وهو يتعدى المفهوم العسكري والمادي لما



هو قيمي ومعنوي، حيث يهدف إلى تحقيق حياة الرفاه للأفراد بعيدا عن كل أساليب العنف التي تهدد حياتهم، كما يضمن له الكرامة والعدالة الاجتماعية وممارسة حقوقه وواجباته، بعيدا عن كل الضغوط والاستغلال، بل كونه مواطن يتمتع بالمواطنة، له حقوق يتمتع بها وواجبات يمارسها.

من خلال ما سبق خالصنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- تجاوز الأمن الإنساني المفهوم التقليدي للأمن، والذي كان يركز على تحقيق الأمن العسكري بالدرجة الأولى، وأصبح يركز على الفرد كوحدة تحليل أساسية، حيث يسعى لتحقيق أمن أفراد المجتمع وحمايتهم من كل التهديدات التي قد يتعرض لها، سواء مادية كانت أو معنوية، وهذا ما يسهم في بناء ثقة متبادلة بين الدولة والمجتمع، وهذا ما تسعى له كل دولة.

2- إن تلبية الحاجات الضرورية خاصة ما يتعلق بالأمن الاجتماعي (الرعاية الصحية، التعليم، السكن...)، لأفراد المجتمع تعد شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية.

3- تعزيز الأمن الإنساني يقلل من حدوث الأزمات والانزلاقات التي قد تؤدي إلى زعزعة النظام السياسي، وتخلق بيئة تشجع على المشاركة السياسية السلمية.

4- إذا إن عدم تحقيق الأمن الإنساني يؤثر بشكل نسبي على الاستقرار السياسي، وذلك حسب نوع الأمن المغيب ومدى حاجة الفرد إليه، وكذلك حجم الفئة المتأثرة من غيابه، إذ كلما كانت الفئة المحرومة كبيرة كان التأثير في النظام واستقراره أكثر حدة، كما تختلف أنواع الأمن من حيث الأهمية من نوع إلى آخر، فمثلا تختلف أهمية الأكل عن التعليم.

من خلال النتائج المتوصل إليها نقترح جملة من التوصيات:

1- يجب على الدول اعتماد مقاربة شاملة للأمن توازن بين متطلبات الأمن السياسي واحتياجات الأمن الإنساني، لضمان استقرار سياسي مستدام.

- 2- ضرورة إدراج السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن للأفراد الكرامة والعدالة والحياة الكريمة، باعتبارها شرطا أساسيا لترسيخ الأمن الإنساني الذي يحقق بدوره الاستقرار السياسي.
- 3- على الدول التي تعاني من مختلف الأزمات السياسية وعدم الاستقرار، إعادة النظر في بناء مقاربات أمنية تدمج فيها أهداف التنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات الأمنية، لضمان أمن الفرد والمجتمع على حد سواء.
- 4- توسيع مفهوم الأمن الوطني القومي ليشمل الأبعاد الإنسانية، مثل الصحة، التعليم، السكن وتوفير مناصب العمل، بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية، لأنها تعتبر بمثابة جملة من العوامل الوقائية ضد حدوث الأزمات والانزلاقات السياسية.
- 5- تعزيز الأمن الإنساني لا يتم فقط عن طريق المؤسسات الرسمية والحكومية للدولة، بل باشتراك مختلف الفواعل غير الرسمية على غرار منظمات المجتمع المدني التي تلعب دورا توعيا فعالا، وتسهم في رصد التجاوزات المختلفة من جهة، وتعمل على تقديم الدعم الاجتماعي من جهة أخرى.

الهوامش والمراجع:

(1)- القرآن الكريم، سورة قريش، آية 3-4.

(2)- Barry Buzan, *people, state and fear: an agenda for international securities in the post - col War Era* Boulder Lynne riener publishers, 2ed, 1991, p05.

(3)- Barry Buzan, *Ibid*, p363.

(4)- Dario Battistella, *theorie des relations internationales*, press de sciences politique, paris, 2003, p432.

(5)- Larousse, *Grant format, illustré couleur*, édition le petite Larousse, France, 2001, p928.

(6)- عامر مصباح: نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2011، ص 10.

(7)- خديجة عرفة محمد أمين: الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط 1، 2009، ص 39.

(8)- Caroline Thomas, *Global Governance, Development and Human Security*, Pluto press, London, 2000, p p 6-7.



(9)- Fukuda-Parr, S., & Messineo, C. (2012). *Human security: A critical review of the literature* (CRPD Working Paper No. 11). Centre for Research on Peace and Development, University of Leuven. p2.

(10)- Rothschild, E. *What is security?* Daedalus, 1995, 124(3), p61.

(11)- خديجة عرفة محمد امين، مرجع سابق، ص 21.

(12)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (UNDP)، تقرير التنمية البشرية 1994، ص 22.

(13)- Clark, A. M. (2013). *Respect for human rights after the end of the Cold War*. In A. S. Neier (Ed.), *The persistent power of human rights* (pp. 36-60). Cambridge University Press.

(14)- مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، القاهرة: مكتبة مدلولي، 2003، ص 75.

(15)- حسين سالم عز الدين سعودي، الأمن الغذائي العربي وأهميته: دور السودان، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحددة، 2008، ص 26.

(16)- بعوني حميدة، الأمن الاقتصادي الجزائري: الآليات والتحديات، مجلة الفكر القانوني والسياسي، م 8، ع 2، 2024، ص 21.

(17)- Economist Intelligence Unit. *Global Food Security Index 2014: An Annual Measure of the State of Global Food Security*. (London: The Economist Intelligence Unit Limited. 2014).p4.

(18)- حفصاوي نور الهدى، نور الهدى محمدي: دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية، م 10، ع 1، 2023، ص 173.

(19)- G8 Genoa Summit Communiqué. (2001, July 22). *G8 Summit, Genoa, Italy*. Retrieved from <https://g7.utoronto.ca/summit/2001genoa/finalcommuniqué.html>

(20)- Simon; Dalby, *environmental security, security studies*, 1st ed, USA, Rutledge, 2008, p261.

(21)- طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 52. فرحات غول، أثر الاهتمام بالبيئة والعمل بالمواصفات العالمية للبيئة (ISO 1400)، على تنافسية المؤسسات، مجلد جديد الاقتصاد، ع 2، ديسمبر، 2007، 2007، ص 150.

(22)- عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعب، القاهرة: دار النهضة، 2002، ص 194.

(23)- Simon; Dalby, *Ibid*, p262.

(24)- سميرة بارة، الأمن السرياني (Cyber Security) في الجزائر: السياسات والمؤسسات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 4، 2017، ص ص 257، 258.

(25)- Dowding, K., & Kimber, R. (1983). *The Meaning and Use of 'Political Stability'*. *European Journal of Political Research*, 11(3), p. 231.

(26)- نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988، ص 5.

(27)- مرعي عمر مسعود باني، العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، م 8، ع 4، 2017، ص 411.



- (28)- حسن فتحي عبد المولى، الاستقرار السياسي: المفهوم- الأنماط - المؤشرات، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، م 3، ع 4، 2023، ص 1439
- (29)- المرجع نفسه.
- (30)- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007، ص 101.
- (31)- مصطفى حسين عبد الرزاق، أثر الاستقرار السياسي وغياب العنف في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة إشراقات تنويعية، ع 23، 2009، ص 199.
- (32)- Lagi, M., Bertrand, K. Z, & Bar- Yam, Y. (2011). *The food crises and Political Instability*, p 5-6.
- (33)- الهواري بلحاج، ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها، مجلة الدراسات الحقوقية، م 9، ع 2، ص 482.
- (34)- Sen, A. *Development as Freedom*. Anchor Books, 1999, p 45.
- (35)- Tadjbakhsh, S. & Chenoy, A.M. (2007). *Human Security: Concepts and Implications*. London: Routledge, p 101
- (36)- نشوي محمد، العنف السياسي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سوريا، 2012، ص 95.
- (37)- محمد الصالح البوعافية، الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات، دفا تر السياسة والقانون، ع 15، 2016، ص 310.
- (38)- ماجد أحمد الزاملي، الاستقرار الأمني والسياسي ومدى تأثيره على التنمية، 2023، في الموقع: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=768167>

